S/PV.7605

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٠٥

الجمعة، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوكرانيا	السيد بيلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1600861 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كيونغ - وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة كانغ.

السيدة كانغ (تكلمت بالإنكليزية): باسم السيد ستيفن أوبراين، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، يشرفني تقديم الإحاطة الإعلامية التالية عن الحالة الإنسانية في سوريا.

منذ أكثر من أربع سنوات، دق المجتمع الإنساني، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المنظمات غير الحكومية، ناقوس الخطر بشأن أثر الصراع في سوريا على الرجال والنساء والأطفال العاديين. وأصدرنا عشرات التقارير وقدمنا العديد من الإحاطات الإعلامية، وأدلينا بكم هائل من البيانات التي تصف ما يواجهه الشعب في سوريا من وحشية ويأس وحرمان. لقد رجونا، ودعونا وأصررنا - بل طالبنا بإنهاء الصراع، وبحماية المدنيين من أعمال العنف المستمرة من دون هوادة، ومنح وصول المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح. لقد ذهبت معظم طلباتنا أدراج الرياح، وما برح الشعب السوري يعيش في ظل واقع مروع يمليه عليه صراع لا يقيم وزنا لأي قواعد ولا يتقيد بأي قوانين.

في الأيام الأخيرة، فإن الصور المروعة لسوء التغذية والجوع الواردة من المدينة السورية مضايا هزت ضمير العالم. وللأسف، يُستخدم الحصار والتجويع بصورة روتينية ومنتظمة كسلاح من أسلحة الحرب في سوريا، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب مدمرة على المدنيين. ومهما شددنا على وحشية هذا الأسلوب، لا يمكن أن نكون مغالين في ذلك. إن أطراف الصراع بحصارها للقرى والبلدات المدنية، إنما تشن حربا شرسة على الرجال والنساء والأطفال العاديين، مع عدم المبالاة الشديدة بحياتهم وصحتهم ورفاههم. إن أي حصار يحرم الناس من الحصول على الضروريات الأساسية للحياة إنما هو حصار غير قانوني وغير مقبول وغير منطقي. فلا يمكن أن يكون هناك أي سبب أو مبرر، أو أي تفسير أو عذر، لمنع وصول المساعدات إلى الأشخاص المحتاجين إليها. إن ذلك يمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، ولا بد من أن يتوقف فورا.

تقع المسؤولية الرئيسية عن هذه المعاناة على عاتق الطرف الذي يُبقي على الحصار. ومهما يكن عليه الأمر فإنها مسؤولية يتقاسمها الذين يقومون بأنشطة عسكرية في المناطق المأهولة بالسكان أو يمارسونها منها، ومن ثم يستخدمون المدنيين كدروع ويعرضونهم للأذى. كما أشار الأمين العام في بيانه أمام الجمعية العامة أمس، فإن جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة السورية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية الشعب السوري، ترتكب أفعالا شنيعة ومحظورة بموجب القانون الإنساني الدولي.

من المأساوي أن الحالة في مضايا ليست فريدة. إذ يوجد حوالي ٤٠٠ ألف شخص في سوريا يعيشون في مناطق تحاصرها مختلف أطراف النزاع. ويشمل ذلك المدن والقرى التي يحاصرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والحكومة

والقوات المتحالفة معها، والجماعات المسلحة من غير الدول وجبهة النصرة. وعلى نحو أوسع، تقدر الأمم المتحدة بأن ٤,٥ مليون شخص يقيمون في مناطق في سوريا يصعب الوصول إليهم، ويخضعون إلى أشكال شتى من القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع التي تحد بشدة من حصولهم على الخدمات والمساعدة. بالإضافة إلى النزاع وانعدام الأمن، مع ما يتضمنه ذلك من عرقلة متعمدة، يوجد تأخير في إيصال المعونة، فضلا عن منع أو حذف بعض مواد الإغاثة، من قبيل الإمدادات الطبية والجراحية، من قوافل المساعدات.

إن الأمم المتحدة وشركاءها، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات غير الحكومية، عملت بلا كلل لأكثر من أربع سنوات على تقديم المساعدة إنقاذا لأرواح الناس المحتاجين إلى المساعدة في جميع أنحاء سوريا. في عام ٢٠١٥، تضمن ذلك، على سبيل المثال، تقديم المساعدة الغذائية كل شهر لما يزيد على ٦ ملايين شخص في المتوسط، وتوفير مياه الشرب المأمونة لما يزيد على ٨ ملايين شخص، وتقديم مواد غير غذائية لما يزيد على ٤,٨ مليون شخص، ومداخلات تغذوية لما يزيد على ١,٦ مليون شخص، من بينهم العديد من الأطفال. هذا الأسبوع، في ١١ و ١٤ كانون الثاني/يناير، وصلت القوافل المشتركة بين الوكالات التي تتألف من ١٣٠ شاحنة إلى مدينة مضايا وإلى بقين القريبة منها، وكذلك إلى بلدتي الفوعة وكفريا، بالإضافة إلى تقديم المساعدة العاجلة لما يزيد على ٦٠ ألف شخص، بما في ذلك المواد الغذائية والدعم التغذوي، والأدوية والمعدات الطبية، والمواد غير الغذائية. وبصورة منفصلة فإن الجزء الثالث من سلسلة قوافل المساعدة تضمن تقديم المساعدة إلى أكثر من ٣٧ ألف شخص في بلدة الوعير بمحافظة حمص. من المقرر تقديم مزيد من المساعدة للوصول إلى المناطق في وقت لاحق من هذا الأسبوع. إن إمدادات المعونة تلك وغيرها أنقذت الآلاف من الأرواح، وفي كثير من الأحيان بتكلفة كبيرة. فمنذ بدء الصراع، قُتل أكثر من ٨٠ موظفا من العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. ولا يزال كثيرون آخرون مفقودين.

في بعض الحالات، لا يكفي تقديم المساعدة إلى الناس المحتاجين. ففي مضايا، أدى الحصار إلى ظروف شديدة لدرجة أن الناس فقدوا حياتهم، ويعاني حاليا آخرون عديدون من سوء التغذية الشديد جدا، وإذا ما تركوا هؤلاء الناس من دون علاج قد يلقون حتفهم. وتعمل فرق في الميدان على مسارات متعددة لتقديم العلاج العاجل في الموقع، وإجراء الفحوص الطبية لتحديد الحالات الحرجة، وعند الاقتضاء، يتم من خلال التفاوض الإجلاء الطبي للمرضى في الوقت المناسب. ويجري حاليا الفحص الطبي لزها ٣٩٠ مريضا وتم إجلاء ٩ منهم مع أفراد أسرهم، ويوجد ما لا يقل عن ١٩ آخرين بحاجة إلى إجلاء عاجل. وقد طلبت الأمم المتحدة الموافقة على نقلهم فورا ومن دون قيد أو شرط إلى مكان أمن للعلاج وضمان وصول الشركاء الطبيين والإنسانيين على نحو مستدام إلى المنطقة.

ولئن كانت تلك التطورات إيجابية، فإنها ضئيلة جدا. في عام ٢٠١٥، تمكنت الأمم المتحدة في المتوسط من الوصول إلى أقل من ٣ في المائة من سكان المناطق المحاصرة، مع تقديم المساعدة في أي قطاع؛ وفي عام ٢٠١٤، كان الرقم أقل من ٥ في المائة. وطوال العام، فإن ٨٠ طلبا من أصل ما مجموعه ١١٣ طلبا لعبور المزيد من القوافل المشتركة بين الوكالات للخطوط المفضية إلى المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها لم تلق استجابة. هذا الأسبوع، قدمت الأمم المتحدة طلبات لزيادة عدد القوافل المشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة المنقذة للأرواح في المجتمعات المحاصرة التي يصعب الوصول إليها في جميع أنحاء البلاد. لا بد من الموافقة على تلك الطلبات والطلبات المعلقة الأخرى على جناح السرعة ومن

دون مزيد من التأخير. وبالمثل، يجب تبسيط الإجراءات البطيئة والإجراءات البيروقراطية التي فرضت على العمليات الإنسانية في سوريا. إذ لا يمكن أن يكون الغذاء والماء والدواء ورقة مساومة أو منة تمنحها أو تحجبها أطراف النزاع على هواها؛ فهي من الضروريات الأساسية التي تكمن في جوهر البقاء على قيد الحياة، وحق في الحياة، وتقع على عاتق مجلس الأمن وأعضائه مسؤولية الحماية. لا يمكن للمجلس أن يسمح بموت المزيد من الناس على مرأى منه.

كما أبرز منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أمام مجلس الأمن يوم الاثنين الماضي، فإنه ما من بديل لحل سياسي تفاوضي لهذا النزاع اليائس. يجب على المجلس وجميع أصحاب المصالح المعنيين، وبخاصة الذين يدعمون الأطراف المتحاربة طرح خلافاتهم جانبا ووضع سورية على مسار ثابت يفضي إلى السلام.

في الوقت نفسه، أود أن أكرر دعوة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ – بالنيابة عن المجتمع الإنساني وجميع الناس المحتاجين – ومؤداها أنه يتعين على أطراف النزاع العمل فورا على إنهاء ممارسة الحصار والتجويع، والالتزام الكامل بالقانون الإنساني الدولي. سوف يتطلب ذلك أولاً، تيسير وصول جميع أنواع المساعدة بصورة كاملة ومستدامة، من دون إعاقة، ومن دون قيد أو شرط، إلى جميع الناس المحتاجين إليها، بما في ذلك الذين في المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها، وأن يشمل ذلك الإمدادات الطبية والجراحية. ثانيا، سيقتضي الأمر السماح بحرية التنقل للمدنيين، من جميع الإعمار، أي الدخول والخروج بأمان وكرامة من المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها، والسماح بالإجلاء الطبي الفوري للمرضى والجرحى إلى مكان آمن لتلقي العلاج.

ثالثا، ويتطلب هذا حماية المدنيين من أي شكل من أشكال العنف، بما في ذلك الهجمات المحددة الهدف أو الهجمات العشوائية، فضلا عن حمايتهم في جميع الأوقات ضد استخدام الأسلحة المتفجرة أو الألغام الأرضية في المناطق المأهولة بالسكان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة كانغ على إحاطتها الإعلامية.

وأُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن امتناني للسيدة كانغ على إحاطتها الإعلامية. وتبيّن الحالة التي وصفتها للتو ما إذا كان ثمة مبرر لهذا، أي حجم الكارثة التي شهدناها منذ ما يقرب من خمس سنوات حتى الآن في سوريا. فهذه أكبر مأساة يشهدها القرن.

وقد طلبت فرنسا إلى مجلس الأمن عقد جلسة طارئة اليوم بدافع من ثلاثة أهداف يكمل بعضها بعضا: أن نكفل تحمُّل الجميع مسؤولياتهم إزاء المأساة الإنسانية التي تتكشف أمام أعيننا في مضايا وغيرها من المدن المحاصرة في سوريا، وأن يمارس المجلس أقصى حد ممكن من الضغط بغية رفع الحصار المفروض فورا وتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى جميع المناطق المعنية، وأخيرا، تهيئة الظروف المواتية لبدء الحوار بين الأطراف السورية في غضون بضعة أيام، نظرا لأنه لا يمكن أن تكون هناك عملية سياسية ذات مصداقية دون تحقيق تقدم ملموس وجِدِّي على المسار الإنساني.

وما يزال هناك ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ فرد عالقين في المدن المحاصرة في سوريا دون أن تتوفر لهم أيّ من أسباب العيش أو تمكينهم من الحصول على أي مساعدة إنسانية. وبالإضافة إلى مدن مضايا والفوعة وكفريّا، هناك عشرات الآلاف من الأفراد المحاصرين في ضواحي دمشق، في الغوطة الشرقية، والمعضّمية وفي ريف دمشق بالقرب من مضايا في داريا والزبداني والبلدات الأخرى.

ويعيش أربعة ونصف المليون شخص في مواقع يصعب الوصول إليها:وقد حددت الأمم المتحدة ١٤٧ من هذه المدن والقرى التي لم تتلق المساعدة منها سوى نسبة ٣٢ في المائة من السكان في أواخر عام ٢٠١٥ وفقا لآخر تقرير للأمين العام (S/2015/962). وبطبيعة الحال، فإن أكثر الأفراد ضعفا هم الضحايا، أي النساء والأطفال. وقد وصفت الجهات الفاعلة الإنسانية في الأيام القليلة الماضية بعض المشاهد المروعة: حيث تموت النساء والأطفال جوعا في مضايا والمواقع الأخرى من جراء استخدام التجويع – مثلما كان عليه الحال في العصور الوسطى – بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب والإرهاب، ولا يمكن لأحد القول أن تلك الممارسات لم تكن معلومة لدى فاعليها.

ويجب، إلى جانب الرفع الفوري للحصار عن جميع المدن والمناطق المحاصرة، السماح للعاملين في المجال الإنساني فورا وبصورة دائمة ودون عوائق حتى نكفل تمكّنهم من تقديم المساعدة إلى جميع المحتاجين. وتود فرنسا أن تشدد مرة أخرى على أن المسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق النظام. ويشير آخر تقرير للأمين العام إلى أنه لم تنفّذ سوى ١٣ قافلة مشتركة بين الوكالات فحسب، على الرغم من تقديم ٩١ طلبا بذلك. وبعد أشهر طويلة من المفاوضات، لم تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من توزيع المساعدات الطارئة إلا مرتين فقط إلى السكان في مضايا وكفريّا والفوعة خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير، وهذا غير كاف البتة.

فوصول المساعدة الطارئة إلى السكان المدنيين ليس امتيازا أو جميلا يسديه النظام السوري للسكان، كما أعربت عن ذلك السيدة كانغ على نحو بليغ، وإنما هو التزام مطلق بموجب اتفاقيات جنيف. وقد طالب المجلس النظام السوري إلى جانب الأطراف الأخرى مرارا وتكرارا وعبر قرارات عديدة، بوضع حد لاستخدام التجويع سلاحا من أسلحة الحرب، وهو أمر محظور بموجب القانون الإنساني الدولي بكل وضوح.

وبالأمس أكد الأمين العام أن ذلك يعدُّ جريمة من جرائم الحرب. وطالب المجلس أيضا بوضع حد فوري للهجمات التي تستهدف السكان المدنيين في سوريا سواء كانت بصورة مباشرة أو بشكل عشوائي.

ونجدد الدعوة مرة أخرى – في سياق توسيع نطاق مبادرات فرنساه الجارية الآن – إلى الوقف الفوري للهجمات ضد السكان المدنيين، بما في ذلك، بواسطة استخدام البراميل المتفجرة واستهداف البنى التحتية المدنية، وخاصة المستشفيات والمدارس. وندعو سوريا إلى التوقف عن قصف السكان المدنيين، وندعو روسيا إلى التحلي بالمسؤولية في سياق عملياتها العسكرية في سوريا، وألا تستهدف سوى الجماعات الإرهابية التي حددها المجلس. ويقع العاملون في المجال الإنساني ضحايا أيضا لتلك الهجمات، فقد قُتل منهم ٨١ في سوريا منذ اندلاع النزاع، في حين لا يزال ٢٧ آخرون إما في عداد المختفين أو المحتجزين.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا – في وقت يقترب فيه إطلاق المفاوضات بين الأطراف السورية، وهي أمر ضروري لتحقيق السلام في البلد – أنه لن تكون هناك عملية سياسية ذات مصداقية دون إحداث تحسّن فوري في وضع الشعب السوري في الميدان.

ولكي يتسنى للسوريين الوثوق من استئناف العملية السياسية حقا وتنفيذ وقف إطلاق النار، فإن من الواجب ألا يظلوا حتى الآن ضحايا للهجمات العشوائية الفتاكة، أو أن يكونوا عرضة للاحتجاز التعسفي، ويجب تمكينهم من الحصول على المساعدة الإنسانية والعلاج الطبي اللذين هم بحاجة إليهما على وجه الاستعجال. وستتوخى فرنسا الحذر فيما يتعلق بالخيارات التي اقترحها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ تدابير بناء الثقة ووقف إطلاق النار وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يبيّن بوضوح أن باستطاعة المجلس أن يعمل بوصفه جبهة متحدة حين يعتزم ذلك.

ويجب على المجلس تحمُّل مسؤولياته – قبل بضعة أيام فحسب من بدء الدورة الحاسمة من المناقشات السورية – إزاء وضع حد للمأساة الإنسانية التي نرى صورها التي لا تطاق في المواقع المعنية، فيسهم بالتالي في إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية ومن شأنها أن تؤدي إلى السلام الذي نتطلع إليه جميعا.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة، وأشكر السيدة كانغ على تحليلها الرصين لحياة الأشخاص المقيمين في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها في سوريا.

وقد شهد العالم هذا الرعب بنفسه في الأيام الأخيرة هذه. وتذكّرنا صور هزال الرجال والنساء الذين يعيشون تحت الحصار في مضايا، في حين يموت الأطفال من أثر الجوع ببعض أحلك اللحظات في التاريخ. ومثلما قال مسؤول من الأمم المتحدة في وقت سابق من هذا الأسبوع، كان قد قام بزيارة إلى البلد، فإن هناك سكانا في مضايا ولكن ليس ثمة وجود للحياة، وينبغي ألا يحدث ما شهدناه في هذا القرن أبدا. وفي مواجهة هذه الفظائع، فإننا نرحب بتمكن الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري من الوصول إلى مضايا في هذا الأسبوع. وينبغي أن نشيد جميعا بالجهود التي بذلتها تلك الجهات في التفاوض على الوصول إلى هناك، ولكنه أمر طال انتظاره كثيرا للأسف، وبالنسبة للبعض، فقد فات الأوان بالفعل. وكلما علمنا المزيد عن الحالة اليائسة التي يواجهها السكان في مضايا، كلما اتضح أكثر من ذي قبل أنه لا يكفي إيصال المساعدات الإنسانية بهذه الطريقة المجتزأة، وأن هناك ضرورة الآن للوصول المستمر إليهم.

وليست مضايا سوى غيض من فيض. وتمثل هذه المدينة المأساوية نسبة ١٠ في المائة فقط من المناطق المحاصرة، ونسبة ١ في المائة فقط من المناطق التي يصعب الوصول إليها في سوريا. ولم تتم زيارة الكثير من تلك المناطق الأخرى من قبل الأمم المتحدة منذ تشرين الأول/أكتوبر. وإذا ما استمر الوضع الراهن كما هو، فإن من الممكن أن تتكرر تلك الصور التي رأيناها في مضايا مرات ومرات عديدة.

ولا يمكننا أن نسمح بذلك وأنظار العالم كله تتجه إلينا اليوم. ولنبعث برسالة واضحة إلى الأطراف المتحاربة، مفادها أن تجويع المدنيين بوصفه أسلوبا من أساليب الحرب عمل غير إنساني وغير مقبول، وأنه محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. ومثلما قال الأمين العام في بيانه بالأمس، فإن هذه المعاناة التي نشهدها في مضايا ليست سوى عمق إضافي آخر لنزاع بلغ سلفا مستوى صادما ودركا سحيقا من اللاإنسانية. ونوافقه الرأي بأنه ينبغي أن يدعو المجلس جميع الأطراف، وخصوصا النظام الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية السوريين، إلى السماح بوصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية دون عوائق وعلى نحو مستمر.

فليستخدم أعضاء المجلس الذين تربطهم علاقات بالنظام نفوذهم، بدلا من قواهم الجوية، لمعالجة هذه الحالة المروعة.

ونحن نعلم جميعنا أن الحل يتمثل في عملية سياسية تنهي الحرب، وأنه لتحقيق ذلك، يجب علينا جميعا أن نعمل معا. غير أنه يجدر بنا أيضا، ونحن نفعل ذلك، أن نوجه الانتباه الدولي إلى الحالة المأساوية في مضايا– وهي حالة تزداد تفاقما. إن الأمر يتعلق بممارسة ضغوط على جميع الأطراف للسماح بالوصول حى تتمكن الأمم المتحدة من أن تصل إلى ما يزيد على ال ٤٠٠ ألف شخص المحتاجين في المناطق المحاصرة، وإلى أكثر من ٤ ملايين شخص في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وينبغي أن يذكرنا الحجم الهائل للأزمة الإنسانية جميعا بالحاجة الملحة إلى دعم جهود الأمم المتحدة للإغاثة. وهذا هو السبب وراء استضافة المملكة المتحدة لمؤتمر لندن بشأن

دعم سورية والمنطقة، في ٤ شباط/فبراير – إلى جانب الأمم المتحدة والنرويج والكويت وألمانيا. وتعطي مشاركة رئيس وزراء بلدي وأمير الكويت والمستشارة الألمانية ورئيسة وزراء النرويج، فضلا عن الأمين العام بان كي – مون، في لندن في الشهر المقبل صورة عن حجم طموحنا.

ويتصل مؤتمر لندن بتعهدات المانحين. غير أنه أيضا يتعلق بأكثر من ذلك بكثير. لقد حان الوقت لمعالجة احتياجات المتضررين الطويلة الأجل من الأزمة من خلال تعزيز إيجاد فرص عمل بتوفير التعليم، والأهم من ذلك، بزيادة الضغط على الأطراف لحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني. وخلال المؤتمر، سيقوم قادة من ٧٠ بلدا ومن منظمات دولية ومن المجتمع المدني ومن منظمات غير حكومية ومن القطاع الخاص بالتصدي للعنف ضد المدنيين وإدانته. وسنحشد الدعم للتخفيف من الآثار الإنسانية لأسوأ الانتهاكات والتجاوزات. وسنلتزم بتقديم دعم أساسي لبناء مجتمعات أكثر أمنا وتوفير رعاية صحية أكثر أماناً وتعليم أكثر أمنا في سورية. وبالقيام بذلك، نأمل في إجراء تحسينات في الحياة اليومية وفي تنفيذ تدابير هامة لبناء الثقة لتعزيز العملية السياسية.

وليكن واضحا لنا جميعا أن أن الحل النهائي لويلات مضايا وللويلات التي تواجه جميع السوريين يتوقف على إبرام اتفاق سياسي يضع حدا للقتال. ويجب أن نستمر في الوحدة التي أبداها المجلس في كانون الأول/ديسمبر، وأن نبني على الاتفاق الذي توصل إليه الفريق الدولي لدعم سورية. ونتطلع إلى المحادثات التي تبدأ في وقت لاحق من هذا الشهر. ولإنجاح هذه المحادثات، ومن أجل مستقبل سورية في الأجل البعيد، نحتاج كذلك إلى أن نعمل الآن لضمان حماية المجتمعات المحلية حتى تتمكن في نهاية المطاف من إعادة البناء. ولتحقيق ذلك، يجب أن نشدد على أنه حتى الحروب لها قواعد. ومن خلال هذه المحادثات ومن خلال الوصول المستدام إلى المناطق المحاصرة ومن خلال مؤتمر لندن، يمكننا أن نجعل من هذه السنة العام الذي تنتهي فيه المعاناة أخيرا.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن ابدأ بالإعراب عن امتناننا على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة كانغ، اليوم. إن الفريق الذي ينسق أعماله ستيفن أوبراين يقوم بعمل ممتاز في سورية في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأود أيضا أن أشكر فرنسا والمملكة المتحدة على مبادرتهما التي تؤيدها إسبانيا.

وفي الوقت الذي كنا نظن فيه أننا قد شهدنا كل صنوف المعاناة أو كلها تقريبا في سورية، تأتينا الآن صور مفزعة من خلال وسائط الإعلام. فخلال الشهر المنقضي، توفي ستة أطفال تقل أعمارهم عن سنة واحدة في مضايا. إن استخدام التجويع كتكتيك هو جريمة حرب، وفقا للمعايير الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وتدين إسبانيا بصورة قاطعة التعطيل المتعمد لتقديم المساعدة للسكان في مختلف المناطق في سورية. لقد تأخرنا أكثر من اللازم بالفعل، ليس على الذين عانوا من آخر الأحداث الحرب في سورية فحسب، بل على الربع مليون شخص الذين فقدوا حياتهم خلال السنوات الخمس الماضية. ولذلك، يتعين علينا النظر إلى الأمام ومحاولة الإجابة على السؤالين التاليين: ما الذي يمكننا القيام به لتحسين الحالة الإنسانية وما الذي يمكننا القيام به للمساعدة في وضع حد للنزاع؟

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن نواصل متابعة التطورات في مضايا والفوعة وكفريا عن كثب. وبوصفنا من بين القائمين على الصياغة بشأن الحالة الإنسانية في سورية، فنحن على اتصال يومي بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية طوال فترة جهود توزيع المساعدات، هنا في نيويورك ومن خلال المكتب الإقليمي للوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي في عمان، على حد سواء. إن واجبنا – وأنا هنا لا أشير إلى بلدي، ولكن إلى مجلس الأمن– هو كفالة الامتثال التام للقرار ٢٢٥٨

(٢٠١٥)، الذي اتخذ بالإجماع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكان ذلك مبادرة من إسبانيا والأردن ونيوزيلندا. وتطالب الفقرة الأولى من القرار جميع الأطراف – وأشدد على ”جميع الأطراف“ – ولا سيما السلطات السورية – بالوفاء على الفور بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي حالة عرقلة تقديم المساعدات في الأسابيع القادمة، فستعمل مع جميع أعضاء المجلس من أجل اعتماد تدابير من شأنها أن تجعل، أولا وقبل كل شيء، ذلك القرار أكثر فعالية.

وثانيا، يجب أن نعالج تزايد عدد طلبات الوصول غير المُلباة في عام ٢٠١٥. فهناك شيء خطأ عندما لا يتمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من الوصول إلا إلى ٤ في المائة من السكان في المناطق المحاصرة من سورية، كما أبلغنا السيد أوبريان يوم الإثنين الماضي. ومن بين ١٣٣ طلبا قدمتها الأمم المتحدة، يظل نحو ٨٠ دون رد. ونحن لا نطالب السلطات السورية بقبول أي طلب، أيا كان، تقدمه الأمم المتحدة. وندرك أنه قد تكون هناك أسباب مشروعة لرفض طلب ما. بيد أننا نطالبها بتقديم رد إيجابي في الوقت وبالشكل المناسبين ومن دون تأخير حتى يتمكن المكتب من الرد واتخاذ التدابير الملائمة لكل حالة. ويمكن أن يكون لهذه الخطوة البسيطة تأثير إيجابي جداً على أرض الواقع.

وثالثاً، لا تمثل مضايا سوى ١٠ في المائة فقط من السكان السوريين تحت الحصار. فعلى سبيل المثال لا الحصر، مازال حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ شخص تحت حصار داعش في دير الزور. ولهذا السبب، طلبنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تحديد المناطق المعرضة للخطر، وتقديم تحليله إلى مجلس الأمن في ٢٧ كانون الثاني/يناير. ونقترح أيضا أن يقدم برنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع المكتب، إحاطة إعلامية شفوية للمجلس. فهدفنا الرئيسي هو تجنب تكرار ما شهدناه في مضايا والفوعة وكفريا خلال الأيام القليلة الماضية.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالحالة السياسية في سورية، فنحن أمام منعطف حاسم، وذلك في ظل توفر إمكانية لبدء عملية تفاوضية. وخلال الأيام القليلة القادمة، ستكون هناك سلسلة من الخطوات التي يمكن أن تكون حاسمة. فأولا وقبل كل شيء، أكرر أنه يجب أن تفي أطراف النزاع، بدءا بالسلطات السورية، بالتزاماتها وفقا للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، أشير إلى وضع حد للهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين، ولا سيما استخدام البراميل المتفجرة وضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية، ومن دون شروط. وفي الأيام الثلاثة القادمة، سيقدم المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية خيارات لبناء الثقة إلى مجلس الأمن بهدف نهائي هو التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وعلى الرغم من أنني لا أرغب في إصدار حكم مسبق على الاستجابة، فإن هناك مجموعة واسعة من التدابير، من قبيل تبادل الأسرى، والتي يمكن أن تحدث بعض التقارب على أرض الواقع توطئة لعقد الجولة المقبلة من المفاوضات في جنيف.

ويتيح لنا القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) فرصة حقيقية للبدء في مرحلة جديدة من الحوار بين النظام والمعارضة. والمجتمع الدولي على استعداد لدعم عملية سياسية في سورية. ونحن على ثقة بأن أطراف النزاع في سورية لن تضيع هذه الفرصة. وأختتم بالإعراب مرة أخرى عن ثقة إسبانيا في المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، ودعمها له.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود، أنا أيضا أن أشكر مساعدة الأمين العام كانغ على إحاطتها الإعلامية.

يسر نيوزيلندا أنه، منذ الجلسة التي عقدها المجلس يوم الإثنين، تمكنت مجموعة ثانية من قوافل المعونة من دخول مضايا والفوعة وكفريا أمس وأنه من المقرر تنظيم مجموعة ثالثة

من قوافل المساعدات خلال الأيام القليلة المقبلة. ومع ذلك، وكما قال آخرون، فإن ذلك ليس سوى مجرد بداية: إيصال المساعدة إلى نحو ٦٢ ٠٠٠ شخص. ومن الضروري أن يصل العاملون في المجال الإنساني بصورة مستمرة وعلى نحو آمن ودون عوائق إلى قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ شخص تقطعت بهم السبل في المناطق المحاصرة في جميع أنحاء سورية. وقد تأكد الآن أن الكثيرين منهم يكابدون ظروفا لا تقل بشاعة عن تلك التي شهدناها مؤخرا في مضايا وفي أماكن أخرى.

والحكومة السورية مسؤولة عن محاصرة بعض المناطق، غير أن أطرافا أخرى، مثل جماعات المعارضة المختلفة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، تستخدم أيضا أساليب الحصار. ونحن نطالب جميع أولئك الذين يستخدمون أساليب الحصار بالوفاء بالتزامهم القانوني الدولي بإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. فالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية استنادا إلى مبدأ العين بالعين أمر غير مقبول. وينبغي عدم استخدام المدنيين كرهائن، مثلما يحدث في مضايا والفوعة وكفريا.

وعلى بعد ٢٥ كيلومترا فقط من دمشق، ينتظر الناس في مضايا إجلاءهم منذ يوم الإثنين حتى يتمكنوا من الحصول على الرعاية الطبية التي يحتاجون إليها بصورة عاجلة. إنه وضع معقد وما زالت الحقائق تتضح. والأمر الواضح بما فيه الكفاية هو أن ثمة حاجة ملحة. ومع أننا نشعر بالسرور لأن الوكالات الإنسانية حصلت على موافقة لإدخال عيادات متنقلة وأفرقة طبية من أجل دعم جهود العلاج، لا يمكننا أن نفهم عدم استعداد الحكومة السورية السماح بإجلاء الأشخاص. وندعو السلطات السورية إلى الموافقة فورا على طلبات الإجلاء الطبي للمرضى.

وقد أكدت نيوزيلندا وغيرها كثيرون، بما في ذلك الأمين العام، في مرات عدة أنه يجب على الحكومة السورية أن توافق، دون تأخير، على طلبات تسيير قوافل مشتركة بين الوكالات.

وكما قال زميلي، ممثل إسبانيا، من فوره: فإن المجلس أعرب عن قلقه في القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، المتخذ في الشهر الماضي، إزاء انخفاض عدد موافقات السلطات السورية على القوافل، وطالبها بأن تستجيب على وجه السرعة وبشكل إيجابي لجميع طلبات إيصال الشحنات عبر خطوط النزاع. ولا يمكننا أن نقبل أن تستمر التأخيرات الإدارية في عرقلة وصول المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها. وكما قالت السيدة كانغ: لا بد من تبسيط إجراءات الموافقة وتنفيذها بسرعة أكبر. إن إيصال المعونة في سورية أمر معقد وخطير جدا بالنسبة للعاملين في مجال تقديم المعونة. وستكون محاولة إيصال المعونة دون موافقة الحكومة أمر غير مأمون وينطوي على خطر التعرض لهجمات. وقد قتل أكثر من ٨٠ عاملا في المجال الإنساني منذ بداية النزاع. ونحن لا نريد أن نرى ذلك الرقم يرتفع.

إن تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب قد حدث مرارا أثناء النزاع السوري. وما نشهده حاليا في مضايا هو تكرار يبعث على القلق لسيناريو حصار وتجويع المدنيين في حمص في عام ٢٠١٤. والتجويع المتعمد للمدنيين ليس من الآثار الجانبية الطبيعية للصراع. إنه قرار متعمد تتخذه الأطراف التي تفرض الحصار. وهو ينتهك القانون الدولي الإنساني. وينتهك قرارات المجلس. ويمكن أن يشكل جريمة حرب.

وتعتزم نيوزيلندا وإسبانيا دعوة برنامج الأغذية العالمي إلى تقديم إحاطة إعلامية بشأن إمكانية الحصول على الغذاء في المناطق المحاصرة خلال المشاورات الإنسانية المقبلة بشأن سورية في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وفي غضون ذلك، تطالب نيوزيلندا الحكومة السورية وأطراف النزاع الأخرى بأن ترفع فورا جميع إجراءات الحصار وأن تسمح بحرية حركة المدنيين ونقل السلع المنقذة للأرواح. وندعو أيضا البلدان ذات التأثير على الأطراف المسؤولة إلى استخدام هذا النفوذ لرفع الحصار. وإذا وقفت موقف المتفرج، فإنها أيضا متواطئة في الأمر.

إن الحالة سيئة لدرجة أنه ينبغي النظر في جميع أشكال تقديم المعونة. وفي هذا الصدد، يهمنا معرفة رأي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إمكانية تقديم المساعدة عن طريق الإسقاط الجوي. ومن شأن رفع الحصار وامتثال الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني أن يساعد في بناء الثقة وفي إيجاد زخم قبل المحادثات المقبلة في جنيف. ونحن نتطلع إلى مناقشة هذه المسائل بمزيد من التعمق مع المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا يوم الإثنين. ونحن نعلم جميعا أن الحل السياسي وحده سينهي معاناة الشعب السوري.

وأود أن أختتم بالثناء على شجاعة عمال المساعدة الإنسانية العاملين في الميدان وعملهم الدؤوب، بما في ذلك الأمم المتحدة بقيادة منسق الشؤون الإنسانية يعقوب الحلو واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر السوري.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بداية، وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها السنغال الكلمة في جلسة علنية لمجلس الأمن منذ أن حظينا بثقة الجمعية العامة وأصبحنا عضوا غير دائم في المجلس، أود أن أؤكد مجددا أن حكومة السنغال متمسكة بالمثل العليا للسلام والأمن والعدالة في جميع أنحاء العالم.

وبهذه الروح، يود وفد بلدي أن يرحب بالمبادرة المشتركة التي اتخذتها المملكة المتحدة وفرنسا لإدراج هذه الإحاطة الإعلامية في جدول أعمال مجلس الأمن في شكل جلسة طارئة نظرا للوضع الصعب جدا الذي يعيشه ملايين السوريين، ولا سيما في المناطق المحاصرة. وحقيقة أن مجلس الأمن قرر تناول المسألة للمرة الثانية خلال أقل من أسبوع تبين بوضوح أن المجتمع الدولي يشعر بقلق بالغ إزاء المعاناة التي لا توصف التي يكابدها الشعب السوري. إن الحالة تحرك ضميرنا الجماعي. ويجب أن نتصرف بسرعة نتيجة للمسؤولية الخاصة التي يتحملها المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين.

أود أن أشيد بالسيدة كيونغ - وا كانغ، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتها الإعلامية الواضحة. وقد مكننا هذا الوضوح من فهم الحقائق على أرض الواقع بصورة أفضل. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الممتاز الذي يضطلع به جميع موظفي المساعدة الإنسانية العاملين في هذه المنطقة الصعبة للغاية، والذين يعملون من أجل هذه القضية النبيلة مخاطرين بأرواحهم ذاتها.

وبينما تنوه السنغال بالتقدم المحرز الذي تحقق في تقديم المساعدة الإنسانية إلى مدينة مضايا، حيث يواجه أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص خطر المجاعة، وكذلك في الفوعة وكفريا، فإنها لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء مصير ٤٠٠ ٠٠٠ شخص آخر في المناطق المحاصرة الأخرى وفي الأماكن التي يصعب الوصول إليها. ولذلك السبب، فإننا ندعو إلى تنفيذ القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، المتخذ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي يحث جميع الأطراف على التنفيذ الفوري لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير وصول المعونة الإنسانية إلى السكان، وبخاصة الأعداد الكبيرة من البشر المحتاجين إلى المساعدة الطارئة.

ولتحقيق ذلك، يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تتخذ كل التدابير اللازمة من أجل رفع القيود المفروضة على تقديم المساعدة الإنسانية، مع مراعاة حقيقة أن بعض الممارسات، مثل استخدام الجوع كسلاح من أسلحة الحرب، يمكن أن تُفسر باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. والحالة رهيبة لدرجة أن ثلاثا من الوكالات التابعة للأمم المتحدة - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وجهت في بيان مشترك صدر في ١٢ كانون الثاني/يناير نداء عاجلا لجمع

مبلغ ٨ بلايين دولار خلال هذا العام لمساعدة ٢٢,٥ مليون شخص في سورية والمنطقة على نطاق أوسع. وقد أعربت منظمة الصحة العالمية عن القلق إزاء المخاطر الصحية البالغة في سورية، حيث دُمرت ٥٧ في المائة من المرافق الصحية و ٥١ في المائة من المراكز الطبية بشكل جزئي أو كلي.

وفي ذلك الصدد، فإن النداء الذي أطلقته الوكالة التي تواجه بالفعل نقصا خطيرا للغاية في التمويل، من أجل تعبئة مبلغ ٤٥ مليون دولار لتقديم المساعدة إلى ١١ مليون سوري في البلد في عام ٢٠١٦، يستحق كامل اهتمامنا.

وأخيرا، فإن التحدي المشترك الذي نواجهه هو ضمان أن يتم التصدي للحالة الإنسانية للاجئين والنازحين السوريين بصورة متكاملة مع العملية السياسية، بل ربما قبلها. وقد أحرز تقدم كبير في عام ٢٠١٥، بما في ذلك اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، في سياق الاجتماع الوزاري، مع التوصل إلى اتفاق حاسم على إطار المفاوضات المتعلقة بوقف لإطلاق النار ومكافحة الإرهاب في المستقبل.

ولا يفوتني أن أختتم بياني بدون الإشادة بمبادرة المملكة المتحدة إلى عقد مؤتمر للمانحين، بلندن في ٤ شباط/فبراير، بشأن تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في سورية، الذين يعانون من حرب دخلت عامها السادس. ونتائج هذه الحرب مروعة: ٢٥٠ ٠٠٠ قتيل، ٤,٥ مليون لاجئ و ١٣ مليون من الأشخاص المشردين داخليا.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية اليوم، وتشكر الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة كيونغ-وا كانغ، على إحاطتها الإعلامية.

إن النزاع السوري، الذي استمر لمدة خمس سنوات، أدى إلى عدد كبير من الخسائر في صفوف المدنيين وتسبب في أزمة إنسانية وأزمة لاجئين خطيرتين. وعلى وجه الخصوص، يواجه السكان في بعض المناطق المحاصرة نقصا شديدا في الأغذية والأدوية، وأحوالهم المعيشية مروعة حقا. والصين تشعر بحزن عميق إزاء الحالة الإنسانية في سورية وتتعاطف مع الشعب السوري في معاناته. ونحث جميع الأطراف في سورية على أن تنفذ تنفيذا فعالا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تعود كافة إلى العمل مع الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة والوكالات الأخرى بغية الاضطلاع بأنشطة الإغاثة الكاملة في جميع المناطق المحاصرة والتخفيف من احتياجات السكان الشديدة. وتأمل الصين أن يحقق المؤتمر الدولي الإنساني لإعلان التبرعات من أجل سورية، الذي سيعقد في أوائل الشهر القادم، نتائج إيجابية. وندعو الجهات المانحة الدولية إلى إبداء السخاء من أجل التخفيف من معاناة الشعب السوري.

وتؤيد الصين بنشاط دعم الجهود الرامية إلى تخفيف الحالة الإنسانية في سورية. وقد قدمت الصين حتى الآن، من خلال مختلف القنوات وفي تسع مناسبات مختلفة، مساعدة إنسانية إلى سورية يبلغ مجموعها ٦٨٥ مليون يوان صيني. وفي مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عقد في العام الماضي، أعلن الرئيس شي جينبين عن تقديم مبلغ إضافي قدره ١٠٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية إلى البلدان والمنظمات الدولية المعنية. ونحن على استعداد، إلى جانب المجتمع الدولي، للقيام بدورنا في تخفيف حدة الأزمة في سورية وتحسين سبل معيشة الشعب السوري.

والتوصل إلى حل سياسي لقضية سورية هو أفضل سبيل لتسوية القضايا ذات الصلة بشأن سوريا، بما في ذلك ما يتعلق ببعدها الإنساني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل ثابتا في بحثه عن حل سياسي. وبازدياد الحالة الإنسانية سوءا، تتزايد الحاجة إلى الدفع في اتجاه الحل السياسي. وقد عقد الفريق الدولي لدعم

سورية ثلاثة اجتماعات وزارية حتى الآن. وفي الشهر الماضي، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكان ذلك أول قرار على الإطلاق يتخذه المجلس بشأن العملية السياسية في سورية. وقد عزز التفاهم المشترك للمجتمع الدولي من أجل إيجاد حل سياسي. وأضفى زخما على البحث عن حل سياسي. وهو في الحقيقة نتيجة تحققت بشق الأنفس.

والأولوية التي تواجه المجتمع الدولي هي الإبقاء على الزخم الإيجابي الحالي من أجل التوصل إلى حل سياسي، وكفالة بقاء العملية ذات الصلة على المسار الصحيح وتحقيقها للنتائج. وفي الوقت ذاته، من الضروري كفالة أن تظل الأمم المتحدة القناة الرئيسية في مجال الوساطة. وتدعو الصين الأطراف في سورية إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية، والتعجيل باستئناف المفاوضات ومعالجة العملية السياسية في سورية بطريقة تمكن من تحقيق نتائج حقيقية عما قريب. والصين على استعداد، جنبا إلى جنب مع الأطراف المعنية، لمواصلة القيام بدور إيجابي وبناء في إيجاد حل سياسي للقضية السورية.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أعرب عن أسف مصر الشديد إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة التي يعاني منها الشعب السوري الشقيق داخل وخارج سورية. كما أتقدم بالشكر والعرفان لجميع العاملين في مجال الإغاثة في الأمم المتحدة على الجهد المبذول لمساعدة هذا الشعب.

إن امتداد الأزمة السورية على مدار الأعوام الماضية والتصاعد في عسكرتها أدى إلى ماشهدته بعض المناطق مؤخرا من تدهور حاد وقاس للأوضاع الإنسانية. وإني هنا أكرر إدانة مصر لأي استهداف للمدنيين في مناطق الصراع أو أي استغلال لهم في أساليب الحرب من خلال تجويع أو الحصار أو استخدامهم كدروع بشرية.

ومنذ ظهور بوادر تلك الكارثة الإنسانية، خاصة بقرى مضايا وكفرايا والفوعة ومعضمية الشام، قامت مصر بإجراء العديد من الاتصالات مع المسؤولين الأمميين ورجال الأعمال السوريين وشخصيات من المعارضة وكذلك الحكومة السورية، سعيا إلى الإسهام في إيجاد حلول سريعة تستجيب للاحتياجات الإنسانية للسوريين المتواجدين بتلك المناطق، بصرف النظر عن انتماءاتهم، إذ أننا نظل على اقتناع بأن العمل الإنساني يتعين أن يترفع عن الخلافات السياسية. وترحب مصر، في هذا الصدد، بدخول المساعدات للعديد من المناطق السورية المنكوبة. وتشجع مختلف الأطراف على استمرار التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية لعدم تكرار تلك المأساة في المستقبل.

تتشعب المجالات التي يبحثها مجلس الأمن بشأن سورية. ورغم الاختلافات في وجهات النظر حول عدد من الأمور المتعلقة بالأزمة، ترى مصر أن المجال الإنساني يجب أن يظل محل توافق في إطار المجتمع الدولي وبين أعضاء مجلس الأمن. وتصر مصر على فصل هذا النشاط عن المواقف السياسية الإنتهازية لبعض الدول. ومن ثم، تناشد جميع الأطراف المعنية بالأزمة السورية، وبقوة، الابتعاد عن تسييس المأساة التي يشهدها الشعب السوري أو استخدامها كأوراق ضغط. فالعمل الإنساني يستهدف الإنسان المنكوب ولا يستهدف تسجيل النقاط أو المزايدة، التي لا تضيف إلا المزيد من التشتيت والفرقة، وبالتالي، المزيد من معاناة الأبرياء الذين يعانون من هذا الصراع.

هذا، وتؤكد مصر على أن إنهاء معاناة الشعب السوري بصورة حاسمة إنما يتوقف على التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية ينهي الصراع المسلح ويؤسس لدولة ديمقراطية. وتناشد مصر، في هذا الصدد، أعضاء مجلس الأمن، وكذلك أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، العمل على الحفاظ على المسار السياسي وخطة العمل المتفق عليها في إطار عملية فيينا، والمقننة بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما تناشد جميع الأطراف التعاون فيما بينها لإنجاح هذا المسار والحفاظ على

الزخم الذي أوجده بعد سنوات طويلة من الجمود، بل و تحذر من أن أي محاولات لإفشاله لن ينجم عنها إلا استمرار وتصعيد الصراع إلى صراع مسلح، ودائرة مفرغة من العنف قد تستمر لسنوات، مع استمرار وتفاقم هذه المعاناة الإنسانية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون للإحاطة الإعلامية بشأن عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والعمل الذي تضطلع به السيدة كيونغ – وا كانغ، مع السيد ستيفن أوبراين، في قيادة المكتب.

ترفض جمهورية فنزويلا البوليفارية تكتيكات الحصار التي يمارسها أي من أطراف النزاع ضد المدنيين، التي تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتشكل جريمة حرب. في سورية، تدور رحى حرب معقدة مع مستوى عال من العنف وطائفة من الجهات الفاعلة في النزاع المسلح. وبالتالي علينا، لدى تناول هذه المسألة الحساسة، أن نفعل ذلك بطريقة متوازنة وأن نمتنع عن تسييس حقوق الإنسان ونكفل وضع حد لممارسات الحصار.

إن الحكومة السورية مسؤولة عن حماية مواطنيها، وقد فعلت ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرتها بل وفي مناطق غير خاضعة لسيطرتها. تلك حقيقة انعكست في تقارير الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يستمر التعاون بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسلطات السورية ويجري تعزيزه بما يتجاوز ما نراه الآن. غير أننا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أنه أيا كان ما يتم عمله في هذه الحالة المأساوية فإنه لا يكفي وأن هناك مئات الآلاف من السوريين تحت الحصار من جانب مختلف الجماعات المسلحة من غير الدول والجماعات الإرهابية، لا يمكن للمرء حتى التفاوض معها لجعلها تحترم القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

لذلك، فإننا نأسف لتسييس المسألة الإنسانية السورية منذ بداية الصراع. نحن نعتقد أن المساعدة الإنسانية يجب أن تركز على تلبية جميع احتياجات أولئك على أرض الواقع والذين عبروا الحدود إلى بلدان أخرى بحثا عن الأمن. بالتالي فإنه من الأهمية الحيوية الحصول على تأييد وموافقة الحكومة السورية، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة.

إن العدو الرئيسي لسورية والمنطقة هو ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية والمنظمات الإرهابية الأخرى العاملة في ذلك البلد الشقيق. لقد شهد العالم الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عندما سقطت تدمر، ودخل التظيم ودمر تراث البشرية وذبح الناس في طريقه، بمن فيهم عالم الآثار الشهير خالد محمد الأسعد، بينما وقف العالم يتابع في دهشة ومجلس الأمن في صمت.

وفي مناسبات عديدة، أعرب بلدنا عن استيائه من الحالة الإنسانية البائسة في سورية. عندما اجتمع المجلس لتجديد ولاية القرار ٢١٩١ (٢٠١٤) في كانون الأول/ديسمبر الماضي (انظر S/PV.7595)، أعربنا عن رغبتنا في رؤية آلية المساعدة الإنسانية تصل إلى المناطق التي تشتد حاجتها. واستنادا إلى التقرير الأخير للأمين العام المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/962)، أكثر من ٢١٢ ٠٠٠ شخص ما زالوا تحت حصار تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وما يرتبط بهما من جماعات. نحن ننتظر وضع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لاستراتيجية للتصدي لهذه المشكلة. وفي هذا السياق، نشعر بالقلق إزاء البيان الذي أدلى به السيد يعقوب الحلو، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية بشأن الحالة الدقيقة لأكثر من ٤٢ ٠٠٠ شخص في محيط مضايا، الذين يواجهون خطر المجاعة، فضلا عن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص في الفوعة وكفريا الذين يبدو، للأسف، أنهم لم يثيروا نفس الاهتمام. ونرحب بالاستجابة الإيجابية

من الحكومة السورية، على النحو المبين في البيان المشترك، لتيسير الوصول لقوافل المساعدة الإنسانية. في هذا الصدد، سمعنا في الساعات القليلة الماضية عن تقارير تتعلق بدفعة ثانية من المساعدات إلى مضايا والفوعة وكفريا. ونأمل أن يمتد هذا التنسيق والتعاون إلى كامل الأراضي السورية.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به منظمة الهلال الأحمر العربي السوري ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي أتاح، بالتنسيق مع الحكومة، وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان في مضايا والفوعة وكفريا. خلال أقل من يومين، أرسل ٢٠٠ من المتطوعين والعاملين في مجال تقديم المعونة ٤٥ قافلة إلى مضايا لتصل إلى ٠٠٠ ٤٠٠ شخص، و ١٨ قافلة أخرى إلى الفوعة وكفريا من أجل حوالي ٠٠٠ ٢٠ شخص. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان استرعاء الانتباه إلى ضمانات السلامة التي يجب أن تحترم من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول لضمان أن المساعدات تصل إلى المدنيين المحتاجين، وليس المقاتلين. وبالمثل، يجب على الأطراف أن تكفل سلامة وأمن العاملين في المجالي الإنساني في هذه الظروف الصعبة.

وننوه بالجهود النبيلة التي تبذلها الوكالات الإنسانية في سورية، التي تضطلع بعملها في ظروف صعبة جراء ذات الصراع الذي وضع البلد وشعبه في ظروف بالغة السوء. ولهذا السبب، ندين الهجمات التي تشن على العاملين والمرافق التي يضطلعون فيها بعملهم النبيل. من غير المقبول أن يكون العاملون في المجال الإنساني هدفا عسكريا من جانب أي طرف من الأطراف.

خلال السنوات الخمس الماضية، شهدنا كيف عانى البلد وسكانه من ويلات الجماعات الإرهابية، ما جعل سورية مكانا تختبر فيه ممارساتها الوحشية وتروج لها من أجل فرض رؤيتها الشمولية. وللأسف، يبدو أن المجتمع الدولي لم يدرك بعد الخطر الذي تشكله أفكار المتطرفين بالنسبة لمستقبل البشرية، بالنظر إلى الطريقة التي تصور بها بعض وسائط الإعلام بعض قادة بعض هذه الجماعات على أنهم معتدلون، في حجب لسجلهم الطويل من التعصب والكراهية، من أجل النهوض بجداول أعمال سياسية معينة لقلة من أصحاب المصلحة. ونحن نشدد على أن المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وحلفائهما تشكل تحديا حقيقيا بالنسبة للمنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي. إن جميع الجهود المبذولة لتقليص القدرة التشغيلية لهذه الجماعات ستعود بالفائدة على السكان المدنيين وتساعد في التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للصراع.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عقدنا جلسة وزارية بهدف تعزيز المسارات صوب السلام والحوار السياسي. ويجب أن نغتنم الفرصة التي نشأت ونعزز بحزم عملية السلام. إن حل الأزمة الإنسانية في سورية يرتبط بوقف إطلاق النار المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبدء محادثات السلام بين الأطراف المتحاربة وفيما بين السوريين أنفسهم. وعلاوة على ذلك، يجب على المجلس أن يضطلع بدوره المتمثل في التغلب على العقبات التي تحول دون استعادة السلام الذي انتزع من شعب سورية. وندعو جميع الأطراف المتفاوضة في جنيف إلى التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع المسلح الرهيب والتصرف بحسن نية ودون شروط مسبقة. يجب أن ننسق جهودنا ونتحرك معا في نفس الاتجاه. ومن المهم أن نحافظ على الزخم الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وألا يمنعنا شيئ من مواصلة السير على الطريق نحو السلام.

أخيرا، نؤكد مجددا دعمنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص إلى الجمهورية العربية السورية، السيد ستافان دي ميستورا، للتوصل إلى حل سياسي سلمي لهذا النزاع، وننتظر تقريره المقرر تقديمه يوم الاثنين المقبل. يجب أن نظل متحدين في مجلس الأمن دعما لحل سياسي للصراع بوصفه السبيل

الفعال الوحيد لحل المأساة الإنسانية الفظيعة التي يعاني منها الشعب السوري.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإسبانية): نظرا لأن هذه هي أول فرصة تتاح لي للتكلم أمام مجلس الأمن في جلسة مفتوحة، أود أن أشدد على أن اليابان مستعدة للعمل معكم، السيد الرئيس، وجميع أعضاء المجلس لتحقيق السلم والأمن الدوليين. كما أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم المنصب الهام لرئيس مجلس الأمن في الشهر الأول من عمله هذا العام. ونشكركم على عقد جلسة اليوم الطارئة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأعرب عن خالص الامتنان للسيدة كيونغ - وا كانغ لتسليط الضوء على الوضع الخطير في سورية.

تمثل الأزمة السورية، التي تدخل الآن سنتها السادسة، واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في جيلنا. والأرقام غنية عن البيان. من بين السكان البالغ تعدادهم حوالي ١٧ مليونا، يحتاج ١٢ مليون سوري - نصفهم من الأطفال - إلى المساعدة. غير أن المساعدة لا تصل إلى ٤,٥ مليون نسمة يعيشون في ما يسمى ”مناطق يصعب الوصول إليها“ إلا بصورة متقطعة. في الواقع، يعيش ٤٠٠ ٠٠٠ فرد تحت الحصار ويفتقرون إلى الوصول للمعونة الإنسانية. هذا يمثل أكثر من ١٠ في المائة من سكان بلدكم، السيد الرئيس.

وليست بلدة مضايا سوى مثال واحد فقط على المحنة التي يواجهها عدد لا يحصى من السوريين على أساس يومي. وقد بعثت صور دخول قوافل الأمم المتحدة إلى تلك البلدة شعورا مؤقتا بالارتياح. وأود أن أكرر الإعراب عن بالغ تقديرنا لموظفي المعونة الإنسانية الذين ما تزال جهودهم الشجاعة والقيّمة تسهم في إنقاذ الأرواح. ولكن إلى متى يجب على السوريين العيش في خطر الموافقة على وصول المعونة إليهم؟ وتذكِّرنا الحالة في مضايا، إلى جانب الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الأمين العامة المساعدة للشؤون الإنسانية اليوم بأن الحالة ما تزال أبعد عن الحل.

لقد أعرب المجلس في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر، عن تأييده القوي للتوصل إلى حل سياسي للأزمة. ونتطلع إلى عقد الحوار الأول بين الأطراف السورية في ٢٥ كانون الثاني/يناير. وستواصل اليابان دعم جهود المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، والعملية السياسية التي تيسِّرها الأمم المتحدة نحو الانتقال السياسي على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) برمته.

ويجب التصدي للحالة الإنسانية المتردية هذه بغض النظر عن العملية السياسية. فلماذا يتعين على السوريين تحمل المعاناة نفسها بعد مضي أسابيع فقط من اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي طالب جميع الأطراف بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي؟ وقد أوضح الأمين العام بان كي-مون تماما بالأمس في الجمعية العامة أن استخدام الغذاء سلاحا من أسلحة الحرب إنما هو جريمة حرب، وأن جميع الأطراف ما تزال ترتكب الأعمال الفظيعة المحظورة بموجب القانون الدولي الإنساني.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن نجاح العملية السياسية يتوقف على تأييد الشعب السوري. وينبغي ألا نغفل أن الهدف من العملية السياسية والجهود المبذولة في المجلس يتمثل في وضع حد لمعاناة الشعب السوري في الميدان.

وتؤدي الهجمات العشوائية ضد المدنيين والعوائق التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية إلى تقويض الثقة المتبادلة اللازمة للتوصل إلى حل سياسي. وفي حين تتحمل جميع الجهات الفاعلة المسؤولية عن حماية المدنيين، فإن الحكومة السورية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها. وإن حماية المدنيين التزام منصوص عليه بموجب القانون الدولي الإنساني. وندعو جميع الأطراف إلى السماح بوصول المساعدة الإنسانية

بصورة آمنة، سريعة ودون معوقات، على النحو الذي دعت إليه قرارات المجلس. وفي ذلك الصدد، فإننا ندعو على وجه الخصوص، الدول التي يتألف منها الفريق الدولي لدعم سورية إلى استخدام نفوذها تحقيقا لتلك الغاية.

وتقتضي الحالة الإنسانية في سوريا أيضا تضامن المجتمع الدولي عن طريق تقديم المزيد من المساعدة. ومنذ عام ٢٠١١، أنفقت اليابان ما يزيد على ١,١ بليون دولار في تقديم المعونة الإنسانية، بما في ذلك توفير الغذاء والمرافق الصحية وغيرهما من المساعدات الأخرى للسوريين والبلدان المضيفة المجاورة. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الوفاء بنسبة ٤٣ في المائة فقط من احتياجات التمويل في عام ٢٠١٥. وإذ نتطلع إلى حل الأزمة وعودة السوريين إلى ديارهم في نهاية المطاف، فإنه لا ينبغي أن تقتصر المساعدة التي نقدمها على المساعدة الفورية المنقذة للحياة فحسب، كالأغذية واللوازم الطبية، وإنما ينبغي أن تشمل أيضا تقديم المساعدات الأخرى من قبيل التدريب المهني والمساعدة التعليمية، بهدف مساعدة السوريين في مسارهم صوب الاعتماد على الذات.

وسيكون مؤتمر لندن المقبل المقرر عقده في شباط/فبراير بمثابة فرصة بالغة الأهمية لإبداء عزم المجتمع الدولي وتضامنه مع السكان الذين يعانون في الميدان. ونتطلع إلى المشاركة في ذلك المؤتمر، إذ ستعلن اليابان عن حزمة كبيرة من المساعدة الجديدة، في انتظار موافقة البرلمان في بلدنا. وتشمل تلك الحزمة الإغاثة الفورية، من قبيل الغذاء وتقديم المساعدة في شكل التدريب المهني للسوريين. ونعتزم تقديم المساعدة أيضا إلى البلدان المجاورة: لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر.

وعندما دخلت قوافل الأمم المتحدة إلى بلدة مضايا المحاصرة هذا الأسبوع، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه شهد أشخاصا يبدو أنهم فقدوا الأمل في اهتمام العالم بهم. وإن مضايا بمثابة نداء يقظة إزاء استمرار معاناة الملايين من الأشخاص في سوريا. وأود أن أشكر فرنسا والمملكة المتحدة على طلبهما عقد الجلسة الطارئة اليوم، فضلا عن إسبانيا ونيوزيلندا على دورهما الفعال في تعزيز القرارات الهامة التي اتخذها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. ويجب علينا نحن -مجلس الأمن- التحلي دائما باليقظة وعدم التغاضي مطلقا عن الممارسات القسرية والانتهاكات الإنسانية المرتكبة بحق الملايين من السوريين.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمينة العامة المساعدة ونائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة كيونغ - وها كانغ، التي قدّمت لنا صورة واضحة عن التطورات الأخيرة في الحالة في المناطق المحاصرة في سوريا.

لقد مر أسبوع تقريبا منذ أن عرف العالم الحقيقة المروعة للحصار المفروض على مضايا، التي تقع على بعد ٢٥ كيلومتر فقط من مدينة دمشق العاصمة. وصُدم الجميع لصور الوفيات والتجويع المروعة المبثوثة من المدينة، وهو أمر يكاد يكون من المستحيل تصوره في الوقت الحاضر. ولا يمكن مقارنة مستوى الوحشية التي تعرَّض لها السكان في مضايا إلا بتلك الفظائع النازية المرتكبة أثناء الحرب العالمية الثانية. ونعرب عن عميق تعاطفنا إلى الأشخاص السوريين الأبرياء الذين يعانون بصورة عشوائية نتيجة للنزاع المروع الدائر في بلدهم.

ونرحب بإيصال الدفعة الثانية من المساعدات الإنسانية إلى مضايا، وندعو جميع الأطراف في النزاع السوري، بما في ذلك الحكومة السورية، إلى إبداء الاستقامة في تمكين الأمم المتحدة من الوصول دون عوائق إلى هذه البلدة وغيرها من المناطق المحاصرة على النحو المطلوب بموجب القانون الدولي، وعملا بالقرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و٢١٩١ (٢٠١٤). ونؤيد البيان الذي أدلى به مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي قال بالأمس بوجوب

محاكمة المسؤولين عن هذه الفظائع. ونود أن نذكّر الجميع في سوريا بأن كل من يستخدم التجويع عمدا بوصفه سلاحا يعتبر مرتكبا لجرائم الحرب، وأنه سيساءل عن ذلك عاجلا كان ذلك أم آجلا.

وأود أن أطرح سؤالا محددا: فقد أحطنا علما في جلسة عقدت قبل بضعة أيام فحسب، بأن ما يقرب من ٤٠٠ من سكان البلدة كانوا بحاجة عاجلة إلى الرعاية الطبية والإجلاء. فما الذي حدث لهم؟ وإذا لم يتم إجلاؤهم، فإننا نود أن نعرف بالضبط من هو الذي حال دون تقديم الرعاية إليهم من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونعتقد أن مجلس الأمن ملزم دون تأخير بإعداد وثيقة تنص على وجوب تحمّل أولئك الذين يستهدفون المدنيين في سوريا قدر أكبر من المسؤولية والخضوع للمساءلة. وبصفتنا بلدا عانى من المجاعة المفتعلة في بدايات عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، تدعو أوكرانيا المجلس إلى إسماع صوته عاليا حين يقول إنه لا يمكن التسامح مع استخدام التجويع بوصفه أسلوبا من أساليب الحرب من قبل أي من الجانبين، وإنه لا يجوز ذلك مطلقا.

وأخيرا، قد تختلف آراء البعض منا في مجلس الأمن بشأن الحالة السياسية في سوريا، غير أنه ينبغي أن تتحد صفوفنا حين يتعلق الأمر بالتصدي للأزمة الإنسانية في البلد، والتي اشتدت المعاناة المترتبة عنها خلال السنوات الخمس الماضية.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المعقدة جدا في سوريا، والتي نشأت من جراء استمرار النزاع المسلح الداخلي. وننوه بالجهود المبذولة من جانب الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري. وإن من الأهمية بمكان أن تبذل جميع الأطراف في النزاع - فضلا عن الدول ذات النفوذ على هذه الأطراف - قصارى جهدها لتوفير جميع الاحتياجات الأساسية لسكان المدن المحاصرة.

إننا نجري اتصالات مع السلطات السورية المعنية، نحثها فيها على التعاون البناء مع الهياكل الإنسانية الأمم المتحدة.

غير أن ما يثير القلق بشكل خاص هو حالة سكان المدن المحاصرة من قبل الجماعات الإرهابية لجبهة النصرة وتنظيمات الدولة الإسلامية، وأحرار الشام، وجيش الإسلام، التي تختبئ خلف المدنيين وتستخدمهم دروعاً بشرية، وتختطفهم طلباً للفدية وتنهب قوافل المساعدة الإنسانية. وحتى الجماعات التي تعمل تحت لواء الجيش السوري الحر متهمة بهذه الانتهاكات.

وتتطلب المسائل التي نناقشها نهجا موضوعيا شاملا واحترافيا يراعي الواقع في المنطقة. وقد أشير إلى مضايا، ولكن لم يتم قول أي شيء عن مناطق أخرى مثل نبّل والزهراء، في محافظة حلب، ونتحدث هنا عن مصير عشرات الآلاف من الأفراد.

وتدرك الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة إدراكاً تاماً الجهود التي تم القيام بها لرفع الحصار عن مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين ومنطقة الوعر،حيث كان هناك امتثال قوي جداً للاتفاقات التي تم التوصل إليها من جانب جميع الأطراف. وإذا نظرنا إلى الحالة من الناحية العملية، على أي حال، نجد أن الشحنات الإنسانية إلى الأماكن التي أشير إليها اليوم، بما في ذلك مضايا، تجري بمساعدة فعالة من سلطات الجمهورية العربية السورية. وقد تأكد ذلك من قبل موظفي الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة، الذين يرصدون إيصال المعونة إلى المدينة. وتتجه قافلة ثانية إلى مضايا والفوعة وكفريا، ويجري حالياً إعداد قافلة ثالثة سيتم إرسالها في ١٧ كانون الثاني/يناير.

وقد أحاط المنسق المقيم للأمم المتحدة، السيد يعقوب الحلو، علماً بالحالة المرضية فيما يتعلق باستمرار الاتصالات المباشرة بين منظمة الصحة العالمية والحكومة السورية بشأن مسألة تنظيم الإجلاء الطبي للمدنيين المحتاجين لها في حالات الطوارئ.

وقد بدأت القوات المسلحة الروسية العاملة في سورية أيضاً عمليات إنسانية، بناء على طلب من الحكومة. وأُرسلت المساعدة إلى مدينة دير الزور، الخاضعة حالياً لحصار من الإرهابيين. ولم نسمع كلمة واحدة عن ذلك في جلستنا اليوم. وقد مكّنت المنصات الروسية النقالة ذات المظلات من تقديم ٢٢ طناً من الحمولة. وسيستمر العمل على هذا المسار بطبيعة الحال.

ويولي مجلس الأمن اهتماماً وثيقاً للحالة الإنسانية في سورية. وهذه هي الجلسة الثانية هذا الأسبوع بشأن هذه المسألة. ونعقد جلسة اليوم بصيغة مفتوحة، ونود أن نشير إلى أنه حتى من منظور الممارسة المتبعة للمجلس، فهذا أمر غير عادي إلى حد ما. وقريباً جداً، في ٢٧ كانون الثاني/يناير، سنناقش الجوانب الإنسانية للأزمة السورية، بعد صدور التقرير الشهري للأمين العام.

ويبدوا الأمر كما لو أن هنالك محاولات تُبذل، تحت ذريعة الحالة المتدهورة في المدن والمناطق المحاصرة، لتعطيل إطلاق المحادثات بين السوريين المقرر إجراؤها في ٢٥ كانون الثاني/يناير. ويتعارض كل هذا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي ينص على عدم وجود أي شروط مسبقة لبدء المحادثات. ويجب أن تشكل المسائل الإنسانية جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات بين السوريين، ومع ذلك فقد أظهرت التجربة أنه عندما لا يتدخّل أحد فيما تقوم به الأطراف، يمكن التوصل بسرعة إلى اتفاق دائم.

ومع اقتراب إجراء المحادثات بين السوريين، يُثار الكثير من اللغط غير الضروري ويزداد استخدام أسلوب غير نزيه، كان قد استخدم سابقاً في مناسبات عديدة، لتسييس القضايا الإنسانية وإثارة هذه المسألة في المحافل الدولية مع وجود معايير مزدوجة تسود، للأسف، مرة أخرى. ومن الواضح أن الذين يقفون وراء هذا لا يروق لهم اتفاق فيينا ولن يتخلوا عن خطتهم المحكوم عليها بالفشل لفرض حل بالقوة في سورية. ولم ننسَ مستوى الاعتراض الذي كان علينا أن نتجاوزه لنكفل إدراج القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في بيانات فيينا. وحتى الدول التي قامت بدور إيجابي في بلورة مقررات فيينا وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يمكن أن تكون أكثر اتساقاً وتركيزاً عندما يتعلق الأمر بتنفيذها.

ومع ذلك، لا يمكن تفادي حل المسائل الأساسية، أي تلك التي تشجع الحوار بشأن حل المسألة السورية. والشيء الأكثر أهمية الآن هو أن تجميع قائمة لممثلي وفود المعارضة السورية وتوحيد قائمة التنظيمات الإرهابية الناشطة في سورية.

لكن هناك مسألة أخرى لا تقل أهمية وهي أنه لا يوجد بديل عن وضع صيغة حكومية دولية واسعة للتعاون بين الدول، بما في ذلك الوجود العسكري في سورية، وذلك من أجل تعزيز فعالية مكافحة التنظيمات الإرهابية. وما زالت المقترحات المقدمة من الاتحاد الروسي في هذا الصدد على الطاولة.

السيد غاسبر مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة بعد الظهر. وأود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة كيونغ - وا كانغ على إحاطتها الإعلامية.

من غير المقبول على الإطلاق بأي معيار من المعايير السماح بوجود عدد يصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ شخص أو أكثر يعيشون ويموتون في المناطق المحاصرة في سورية. ولهذا السبب، نؤيد جميع المبادرات الرامية إلى شجب تلك الحالات بأقوى العبارات الممكنة وفرض الضغوط السياسية اللازمة لوضع حد على نحو حاسم لهذه الحالة المأساوية والحالة الراهنة.

ونرحب ترحيباً حاراً بإمكانية وصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى مدينة مضايا وأماكن أخرى خاضعة لحصار

المتمردين في الجزء الشمالي الغربي من سورية. ونثني على الجهود البارزة التي يبذلها المجتمع الإنساني، الذي يواظب على العمل رغم كل الصعاب لإنقاذ الأرواح وتوفير الحد الأدنى الضروري لطمأنة أبناء الشعب السوري، الذين هم في محنة شديدة.

كما نعبر عن تقديرنا لمنسق الشؤون الإنسانية في سورية، السيد يعقوب الحلو، وموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، الذين تمكنوا في الأيام القليلة الماضية من إيصال المؤن واللوازم الطبية التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك الأغطية والملابس. ونأمل بإخلاص أن تجبر زيادة الضغط الحكومة وقوات المعارضة على متابعة السماح بالوصول المنتظم ودون عوائق للمعونة الإنسانية إلى جميع مناطق المحاصرة في سورية.

لقد وصف البيان البليغ الذي أدلى به الأمين العام بالأمس الحالة في مضايا بأنها وصلت إلى مرحلة صادمة بسبب المعاناة اللاإنسانية التي يتعرّض لها النساء والرجال، بمن في ذلك الأطفال وكبار السن.

إن التقارير التي تفيد عن موت أشخاص جراء الجوع أو تعرضهم للقتل برصاص القناصة، أو وقوعهم ضحايا للألغام الأرضية وهم يحاولون الفرار، ترقى إلى مستوى جرائم حرب، كما أشار إلى ذلك الأمين العام. ويجب محاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال الدنيئة.

وفي إطار العملية السياسية، لا سيما إذا أريد لها النجاح، يتعين على الأطراف المتحاربة إظهار التزام حقيقي باحترام المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن تضع حدا لمعاناة السكان المدنيين، لا سيما أولئك العالقين في المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها. إننا نأمل أن تستمر استعدادات المبعوث الخاص للأمين العام لسوريا، السيد ستيفان دي ميستورا، فيما يتعلق بإجراء محادثات سياسية بين الحكومة والمعارضة السوريتين في جنيف، والتي كان من المقرر أن تبدأ في ٢٥ كانون الثاني / يناير، بدون عوائق، وأن تفضي للتوصل إلى حل سياسي لهذه الكارثة الإنسانية في أقرب وقت ممكن.

وباعتماد القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تم الالتزام بتسريع الجهود لتحقيق وقف إطلاق النار الذي سيسري بالتوازي مع العملية السياسية، ووفقا لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، والمضي قدما على وجه السرعة بالعملية السياسية. وعلى هذا النحو، لا بد من تحديد الأساليب والمتطلبات اللازمة لوقف إطلاق النار، والضغط اللازم لتطبيقها على جميع الأطراف، من أجل رفع الحصار عن المناطق المدنية المأهولة، وبالتالي تسهيل التسوية السياسية للصراع السوري. ويظل ذلك هو السبيل الوحيد لوقف المأساة التي يعاني منها الشعب السوري الآن. وفي هذا الصدد، فنحن نتطلع إلى الاستماع إلى الإحاطة الإعلامية التي سيلقيها السيد دي مستورا في المجلس يوم الاثنين المقبل.

إن الشعب السوري بحاجة إلى اتخاذ مجلس الأمن إجراءات مناسبة. ومن واجبنا الاستجابة، لإتاحة فرصة لإحلال السلام.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في شكر الأمينة العامة المساعدة كانغ، التي قدمت معلومات مستكملة بشأن الجهود المبذولة للاستجابة للاحتياجات الصحية المهمة للمدنيين في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمحاصرة في سورية.

إننا نأسف للخسائر البشرية غير المقبولة الناجمة عن الصراع الدائر. ومن المذهل ببساطة عيش أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ سوري تحت الحصار، الذي يعد أداة حرب تعود إلى القرون الوسطى، ورفضتها الأمم والشعوب المتحضرة منذ ذلك الحين. ومن غير المتصور لجوء أطراف النزاع السوري في القرن الحادي والعشرين، إلى الأسلوب المدان المتمثل في حصار المدن وتجويع شعوب بأكملها، بمن في ذلك النساء والأطفال، واستخدامه

كاستراتيجية حرب. إن استخدام تلك الاستراتيجية يضيف بعدا إضافيا غير إنساني ومروعا للصراع السوري.

ومما شجعنا في وقت سابق من هذا الأسبوع، نجاح الأمم المتحدة وشركائها في تأمين ممر آمن لبعثات الإغاثة الإنسانية في مدن مضايا والفوعة وكفريا المحاصرة. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان استمرار هذا الوصول إلى تلك المدن. ونتوقع السماح بوصول الإغاثة والإمدادات الإنسانية إلى المناطق الأخرى التي يصعب الوصول إليها، بما فيها تلك الخاضعة لحصار مختلف أطراف النزاع.

إن ماليزيا تتشاطر القلق جراء محنة ٤٠٠ شخص هم في حاجة عاجلة لإخلاء طبي من مضايا، كما أوضح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. إننا نحث السلطات المعنية على تسريع إخلائهم بشكل فوري. وبالنسبة لأولئك الذين تجعل ظروفهم عملية إخلائهم مستحيلة، فإننا نطالب بأن يتاح لمقدمي المساعدة الطبية الضروريين، الوصول من دون عوائق والتعجيل بالوصول إلى مضايا. وبينما يرحب وفد بلدي برفع الحصار المفروض على مضايا والفوعة وكفريا، فإننا نؤكد بأنه تقع على جميع أطراف النزاع مسؤولية لا لبس فيها فيما يخص حماية المدنيين في جميع الأوقات. وينبغي وضع حد لاستراتيجية الحصار والتجويع، التي تحط بقسوة من قدر الحياة الإنسانية، وتنتهك القانون الدولي.

وبالإضافة إلى الكفاح اليومي من أجل البقاء، رغم وابل الرصاص والقنابل، فإن حالة السوريين العاديين، بمن في ذلك أولئك الخاضعين للحصار، غير مستقرة بشكل متزايد، لا سيما مع حلول فصل الشتاء. ونود أن نؤكد بأن الحل السياسي للصراع لا يتطلب المزيد من البحث. لذلك، يجب توفير الظروف التي تمكن من التوصل إليه. إن ماليزيا تؤكد دعمها للمبادرة التي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع السوري على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة في المحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة، والتي من المقرر أن تجرى في ٢٥ كانون الثاني/يناير، من دون شروط مسبقة. لقد نزفت سوريا والسوريون العاديون طويلا بما فيه الكفاية.

في الختام، وبينما نأمل أن تمهد المحادثات القادمة الطريق، من أجل التوصل إلى هدنة دائمة، أو لوقف للأعمال العدائية بين مختلف الأطراف، وخاصة بين الحكومة وقوات المعارضة، تتطلب الأزمة الإنسانية المتردية التي يعاني منها السوريون العاديون اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة لضمان المرور الآمن، وتقديم المساعدات الإنسانية والمعونة والإغاثة لمن هم في أشد الحاجة إليها، لا سيما في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. إننا ندعو الدول ذات النفوذ على أطراف النزاع لبذل قصارى جهودها لضمان إنهاء الحصار، ووصول المساعدات الإنسانية للجميع.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة كانغ على إحاطتها الإعلامية التي تناولت فيها الوقائع بدقة. وأود أيضا أن أشكر زملائي أعضاء مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة، التي جرت الدعوة إلى انعقادها قبل فترة وجيزة.

في البداية، أود أن أثني على شجاعة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين يقومون بأعمال منقذة للحياة في سوريا، في ظل ظروف الصعبة للغاية في منطقة الصراع. إن عملهم شجاع ومحل تقدير كبير. إن مصير الملايين مرهون بما يقومون به.

لقد اجتمعنا في هذه القاعة اليوم نظرا لتأثر العالم للغاية جراء الوحشية الكبيرة لنظام الأسد في سوريا. وصدمت تقارير المجاعة الآتية من مضايا حقا ضميرنا وشعورنا الإنسانيين. والأكثر إثارة للقلق هو حقيقة أن هذه ليست مجرد حالة

واحدة من حالات الرعب والقسوة. بل إنها جزء من تكتيك الحصار والتجويع المتعمدين والمنهجيين اللذين يستخدمهما النظام ضد المدنيين في سوريا، وهما عملان همجيان آخران في صراع تسوده تلك الأفعال الهمجية. وقد اعتمد المجلس القرار تلو الآخر بشأن وصول المساعدات الإنسانية. ولم نر حتى الآن، خلال العام الماضي، سوى تزايد معاناة السوريين لتصل مستويات كارثية. وذلك أمر ينبغي ألا يستمر.

إننا نرحب بالشحنتين اللتين بعثتهما الأمم المتحدة إلى مضايا والفوعة وكفريا، خلال هذا الأسبوع. وهما عبارة عن مساعدات منقذة للحياة، ولكنهما غير كافيتين ووصلتا في وقت متأخر للغاية. قبل يوم الاثنين، لم يتلق ٤٠ ٠٠٠ شخص في مضايا يحاصرهم النظام السوري وحلفاؤه، بما في ذلك حزب الله، أي مساعدات إنسانية تقريبا منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر. لذلك، ورغم أن الشحنتين المرسلتين خلال هذا الأسبوع ضروريتان، إلا أن الحاجة أكبر من ذلك بكثير. ولقي ٣٢ شخصا على الأقل، بينهم أطفال حتفهم بسبب الجوع، خلال الأيام الـ ٣٠ الماضية، وفقا لآخر تحديثات العاملين في المجال الإنساني.

وأبلغت الأمم المتحدة بأن ما يزيد عن ٤٠٠ شخص يكادون يموتون بسبب الجوع - وهي الحالات التي نعلم بها وحسب، يمكن أن يكون هنالك الكثير غيرها. والطبيبان الوحيدان الموجودان في البلدة - اثنان من الأطباء لـ ٤٠ ٠٠٠ شخص - لديهما قدرة محدودة للغاية على معالجة المرضى والمجتمع الضعيف. وقد تم تدمير المستشفى الوحيد في مضايا، والمرفق الطبي الباقي الوحيد يواجه نقصا حادا في الأدوية واللوازم والموظفين الصحيين. يتألف المرفق من قاعة كبيرة واحدة، وشاهد العاملون في المجال الإنساني في وقت سابق من هذا الأسبوع ٢٠ شخصاً هزيلاً يعانون من سوء التغذية الحاد يرقدون على الأرضية الصلبة الباردة دون حشايا.

وعندما وصل العاملون لدى الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مضايا يوم الاثنين، أصرّت لجنة التوزيع المحلية التي تشعر بالامتنان على تقديم وجبة طعام لهم، باذلة جهدها لاستضافتهم، في تحل بروح من السخاء الحقيقي، لكن كل ما كان لديهم ليقدموه هو المياه الساخنة الملحية مع قليل جداً من حبوب الأرز الطافية فيها. لم تذق مضايا طعم الخبز منذ خمسة أشهر تقريباً، وتباع المواد الغذائية المتاحة بأسعار باهظة: كلّ كل كيلوغرام من السكر بـ ١٥٠ دولاراً وكل كيلوغرام من الأرز يكلف ٢٠٠ دولار. عُزلت مضايا ببساطة عن العالم. والمدنيون الذين حاولوا الفرار أو العثور على الغذاء قتلوا أو جرحوا بسبب الألغام المضادة للأفراد ونيران القناصة من القوات المؤيدة للنظام. وحيث أن النظام السوري قطع إمدادات الكهرباء والوقود للمولّدات، فقد بات على سكان هذه البلدة الجبلية - حيث تنخفض درجات الحرارة فيها الآن غالبا إلى ما دون نقطة التجمّد - المخاطرة ببساطة بحياتهم لجمع الحطب من أجل تدفئة أطفالهم في الليل. يجب أن يتغير هذا.

نكرر النداءات للنظام السوري للسماح بحرية الوصول الفوري والمنتظم وغير المشروط ودونما عوائق. قدمت الأمم المتحدة طلباً رسمياً إلى النظام السوري منذ ثلاثة أيام لإدخال وحدات طبية متنقلة وأفرقة طبية إلى مضايا لإجراء تقييمات تغذوية ولمعالجة الحالات الأكثر حرجاً. ولم تتم الموافقة على هذا الطلب إلا اليوم، لكن يجب وصول الوحدات والأفرقة على الفور، دون مزيد من التأخير.

ويحتاج العاملون الطبيون المنهكون في مضايا إلى هذا الدعم بصورة عاجلة لتحقيق استقرار حالات الأشخاص الذين يعانون من سوء تغذية حاد ومعالجتهم. إن الحالات الأكثر حرجاً - ٤٠٠ شخص حددت الأمم المتحدة أنهم يوشكون على الموت بسبب الجوع - يجب أن تعالَج أو تُنقل

إلى موقع آمن على الفور. وقد أضحت قصص الرعب الآتية من سورية أمراً معتاداً بصورة تقشعرّ منها الأبدان. لكنها ببساطة لا يمكن أن تجعلنا متبلدي الإحساس: أسر تحاول البقاء على قيد الحياة بأن تقتات على ما لا يمكن حتى أن ندعوه حساء، فهو مياه ساخنة وتوابل مغلية، ورضّع غير قادرين على الرضاعة لأن أمهاتهم يعانين من سوء التغذية الشديد والمسنّون الواهنون تهزل أجسامهم حتى التلاشي. لا يمكننا ببساطة أن نعتاد سماع قصص محنتهم.

ونحن، بصفتنا المجلس، يجب أن نطالب بالوصول الإنساني السريع والآمن ودون معوقات إلى سكان مضايا والمدنيين جميعاً في سورية، ليس بوصفها مجرّد مسألة تنفيذ لقرارات مجلس الأمن، ولكن باعتبارها حتمية أخلاقية. وكما نعلم جميعاً، فإن الجوع والمعاناة وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية ما كان يجب أن تحدث في المقام الأول وهي لا تقتصر بأي حال على مضايا.

كما تستحق بلدتا المعضمية وداريا في ضواحي دمشق تسليط الضوء عليهما أيضاً. بما أنهما لا تزالان مخنوقتين على يد النظام السوري. إن مضايا ليست إلا واحدة من ١٢ منطقة محاصرة من النظام في سورية، في حين تحاصر جماعات المعارضة المسلحة المدنيين في الفوعة وكفريّا ويحاصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام دير الزور. وبالإضافة إلى ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في تلك المناطق المحاصرة، هناك ٤ ملايين آخرين من السوريين في مناطق يصعب الوصول إليها حيث تزداد على الأمم المتحدة صعوبة إرسال المساعدة.

ويجب أن يتوقف رفض الوصول الإنساني إلى أي شخص في أي مكان. وبينما نرحب بالتقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة نحو تلبية احتياجات أولئك الموجودين في مضايا والفوعة وكفريا، فإن إيصال المساعدات مرة واحدة ليس حلاً للكارثة الإنسانية الناجمة عن حصار المجتمعات المحلية. ينبغي ضمان حرية جميع المجتمعات في الوصول إلى الأغذية والأدوية والسلع الأساسية. هذا يجب أن يكون هدفنا. وبما أننا شهدنا تدهوراً في إمكانية الوصول وزيادة في سوء التغذية والمجاعة في عام ٢٠١٥، فعلينا جميعاً إعادة النظر في الاستراتيجيات للقيام بما هو أفضل.

في السنة الماضية، شهدنا ارتفاع عدد السوريين الذين يحتاجون إلى الإغاثة الإنسانية إلى ١٣,٥ مليون، وهذا يعني إضافة ١,٣ مليون آخرين إلى المعوزين. وما زال عدد السوريين الذين يتلقون المساعدات في مناطق يصعب الوصول إليها آخذاً في الانخفاض، من ١,١ مليون في عام ٢٠١٤ إلى ٦٢٥ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٥. وفي المناطق المحاصرة، لا يتلقى إلا ٣ في المائة فقط في المتوسط المساعدة الإنسانية، كما أشارت للتو الأمينة العامة المساعدة كانغ. ويجب أن نتوقف عن التصرف كما لو أن هذه المعاناة ببساطة أمر لا مفر منه. في العام الماضي، لم يردّ النظام السوري على أكثر من نصف الطلبات المقدمة من الأمم المتحدة لإيصال المساعدة عبر خطوط التراع. ووفقاً للأمم المتحدة، لو أن النظام وافق على هذه الطلبات المعلقة لتلقّى ١,٤ مليون شخص المساعدة. وبصفتها شريكة للأمم المتحدة، تعتزم الولايات المتحدة أن تساعد في وضع الاستراتيجيات لعكس الاتجاهات التي شهدها العام الماضي.

ويجب على النظام السوري تقليل الإجراءات الإدارية إلى الحد الأدنى. ونحن، بصفتنا المجلس، يجب علينا الضغط بفعالية على الأطراف لتنفّذ القرارات التي اتخذناها. وفي هذا الصدد، نطلب من الأمم المتحدة أن توجّه نظر المجلس فوراً إلى أي عوائق أمام وصول المساعدات الإنسانية حتى نتمكن من اتخاذ الإجراءات.

وقد ناقش الفريق الدولي لدعم سورية الحاجة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان سرعة وصول المساعدات الإنسانية في سائر أرجاء سورية، وفقاً للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). ودعا

الفريق الدولي لدعم سورية إلى منح الموافقة على طلبات الأمم المتحدة للإمدادات الإنسانية التي لم يبت فيها. ودعا المجلس في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الدول الأعضاء في الفريق الدولي لدعم سورية إلى استخدام نفوذها على الفور لتحقيق تلك الغايات.

وكما قلنا من قبل، فإن السبيل الوحيد لوقف العنف وإنهاء النزاع في سورية سيكون عن طريق النهوض بانتقال سياسي عبر التفاوض على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولكن فيما نعمل لبلوغ ذلك الهدف، لا يمكن للسوريين بالفعل أن ينتظروا – سواء الأغذية أو الأدوية أو المياه النظيفة. ومن الأهمية بمكان أن يسمح النظام السوري وجميع الأطراف بوصول المساعدة الإنسانية الفورية وغير المشروطة وغير المقيدة إلى جميع الأشخاص المحتاجين. ويجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتحد في الضغط على الحكومة السورية، أو أي جهة فاعلة لها نفوذ، لإتاحة إمكانية الوصول إلى مضايا وإلى جميع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء سورية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوروغواي.

أود أولاً أن أشكر الأمينة العامة المساعدة السيدة كانغ على إحاطتها الإعلامية. لقد كان مضمون البيان الذي أدلت به مؤثراً بشدة.

إن حكومة أوروغواي يساورها بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في سورية. وبالإضافة إلى العديد من الجهود المبذولة لإيجاد حل لهذا النزاع الذي طال أمده، ما زالت الحالة الإنسانية للشعب السوري مفجعة، وقد تفاقمت بسبب ممارسات حكومته والجماعات المسلحة المتمردة والمنظمات الإرهابية. تطالب أوروغواي جميع أطراف النزاع بالسماح لقوافل المعونة الإنسانية بالوصول إلى جميع أنحاء البلد، دونما تأخير – ولا سيما تلك المناطق التي تحت الحصار من جانب أي طرف من هؤلاء الأطراف.

إن انتشار الجوع وسوء التغذية في مناطق مثل مضايا وكفريا والفوعة ودير الزور وداريا ومناطق من الغوطة الشرقية وضواحي العاصمة دمشق هو أمر غير مقبول على الإطلاق. لقد كان وصول قوافل المعونة الإنسانية، بالأمس ويوم الاثنين، إلى مضايا والفوعة وكفريا علامة إيجابية، ولكن يجب أن يتلوه الوصول الفوري وغير المشروط لقوافل المعونة الإنسانية استجابة للطلبات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وشركائها في الميدان في سورية. ونطالب حكومة الجمهورية العربية السورية، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وعدم عرقلة المعونة التي من شأنها أن تخفف المعاناة الهائلة للناس.

ونفس الالتزام ينطبق على الجهات الفاعلة من غير الدول الأطراف في الصراع والمسؤولة أيضا عن مثل هذه الإساءات. إن إبقاء الناس المقيمين في تلك المناطق في حالة قريبة من المجاعة كسلاح يعتبر جريمة حرب فاقمتها حقيقة أن هؤلاء الأشخاص غير قادرين على الفرار أو المغادرة. وهذا خرق واضح للقانون الدولي.

آجلا أم عاجلا، لا بد من مثول جميع المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع أمام العدالة لمحاسبتهم على أفعالهم. إن حكومة أوروغواي تأمل من القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥) المتخذ في كانون الأول/ديسمبر والجهود المكثفة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا، أن تمكن من وصول المساعدة الإنسانية من دون إعاقة. وتثق أوروغواي بأنه في الأيام القليلة القادمة بأن الأسس المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ستترسخ من اجل البدء بالمرحلة الانتقالية ووقف إطلاق النار في سوريا لأن ذلك شرط لا بد منه من أجل تحسين الأحوال المعيشة للسكان. ويجب أن يستعيد

السكان في أقرب وقت ممكن حقهم في العيش في سلم وأن يتمتعوا بأبسط حقوق الإنسان الأساسية التي ما فتئت تنتهكها باستمرار جميع الأطراف المتحاربة منذ بداية الصراع.

وفي خضم كل هذا، نشيد بجميع الأشخاص الذين يجازفون بأرواحهم في الميدان لتقديم المساعدة الإنسانية للضحايا الأبرياء لهذه الفظائع.

أستأنف مهمتي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): أود في البداية أن أهنئكم على عضوية بلادكم غير الدائمة في مجلس الأمن وعلى ترؤسكم أعمال المجلس لهذا الشهر. ونشير إلى أننا وجهنا صباح اليوم رسالتين متطابقتين إلى كل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بشأن العمل الإنساني والغوثي الذي تضطلع به حكومة الجمهورية العربية السورية.

من المعروف أن مبدأ عدم التسييس والابتعاد عن الازدواجية هو أحد أهم المبادئ الأساسية التي تحكم العمل الإنساني. وهذا الأمر مكرس في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والتي أرساها قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، إلا أنه، وللأسف الشديد، هناك من يصر على التعامل مع الشأن الإنساني من منظور أجندته السياسية الضيقة فحسب. والمشكلة هنا تكمن في أن التسييس يتعارض مع تلك المبادئ التوجيهية، ولا يخدم قضية العمل الإنساني. وبالتالي فإن هذا الفعل أمر غير أخلاقي أيضا، لأنه لم يعد يهدف إلى مساعدة المحتاجين فعلا، بل إلى استغلال محنتهم لتحقيق أغراض سياسية معينة.

إن من يحرص على مساعدة المحتاجين في سوريا عليه، أولا وقبل كل شيء أن يعمل على معالجة جذر المشكلة وعلتها، ألا وهو الإرهاب المدعوم خارجيا، حيث أن المعاناة الإنسانية لم تنشأ في عدد من المناطق السورية، إلا بعد أن دخلتها المجموعات الإرهابية وعاثت فيها فسادا، لا بل كان ينعم سكانها قبل ذلك بالأمن والاستقرار وبالحياة الكريمة.

من جانب آخر، إن نجاعة تقديم المساعدات الإنسانية تتطلب الشفافية الكاملة والتنسيق والتعاون مع الحكومة السورية، بدلا من توجيه الانتقادات لها. وهنا أذكِّر بأن الحكومة السورية قد سخرّت جميع إمكانياتها من أجل توفير المساعدة لكل المتضررين من دون تمييز، وتعاونت مع الأمم المتحدة في هذا الشأن، فعلا لا قولا، وذلك انطلاقا من مبدأ ترحيبها بكل جهد صادق لمساعدتها في تحمل هذا العبء. وعليه فقد وضعت ونفذت الحكومة السورية والأمم المتحدة حتى الآن ست خطط استجابة إنسانية، وتم بموجب ذلك توزيع مساعدات على ملايين السوريين، منوهين بأن الحكومة السورية ما تزال تتحمل العبء الأكبر في الجهد الغوثي نتيجة نقص التمويل لخطط الاستجابة الإنسانية.

يحاول البعض أن يصور مسألة دخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الساخنة بأنها تتعلق فقط بتقديم طلبات من الأمم المتحدة لإيصال المساعدات، ومن ثم على الحكومة السورية مجرد الموافقة عليها بكل بساطة، وكأن الموضوع عبارة عن إجراء إداري بحت. هذا الطرح فيه تبسيط وتشويه متعمد لحقيقة الوضع على أرض الواقع، فهناك عدة اعتبارات لا يمكن لأحد تجاهلها في هذا الصدد، منها أننا نتحدث عن تقديم مساعدات لاماكن ساخنة تتواجد فيها أو خارجها تنظيمات إرهابية مسلحة، بما في ذلك تلك المدرجة على قوائم مجلس الأمن، وتجري فيها عمليات عدائية من جانب المجموعات الإرهابية، وتجري فيها عمليات عسكرية لمكافحة هذه المجموعات. وبالتالي فإن هذا الواقع يستتبع، من جهة، اتخاذ كل الإجراءات والاحتياطات الضرورية لكفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني الذين سيقدمون تلك المساعدات،

بما في ذلك ضمان أمن الطرق التي سيسلكونها. ومن الجهة الأخرى، فإن ذلك يقتضي التأكد من وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها وعدم وقوعها في أيدي التنظيمات الإرهابية، كما حصل في الكثير من الحالات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، استيلاء الإرهابيين على قسم من المساعدات الإنسانية الموجهة إلى أهالي مضايا، والدخول إلى منازلهم والسطو على المساعدات التي حصلوا عليها. وقاموا بعد ذلك باستغلال بشع لاحتياجات السكان، وذلك بالمتاجرة بهذه المواد الغذائية وبيعها بأسعار خيالية للأهالي، مما شكل مصدر تمويل للإرهاب، وهذا ما سمعه العالم أجمع بالأمس من سكان مضايا، وشهاداتهم أمام ممثلي المنظمات الدولية.

إن الحكومة السورية هي الأحرص على شعبها، ولا يمكن لهذا البلد أو ذاك المزاودة عليها في هذا الصدد، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بإيصال المساعدات إلى المناطق الساخنة التي تسيطر عليها المجموعات الإرهابية المسلحة. تقوم الحكومة السورية بجهود فعلية وملموسة في هذا الصدد، وليس مجرد أقوال، وسأذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، حالة واحدة تتعلق بمدينة مضايا، وهي المدينة التي حاول البعض تضليل الرأي العام بشأن وضعها. ولكن الحقيقة التي قد لا يعرفها البعض هي أن الحكومة السورية، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، قامت بإدخال ثلاث دفعات من المساعدات الإنسانية إلى بلدة مضايا، بدأ ذلك اعتبارا من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وكان آخرها بالأمس في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، علما بأن الحكومة السورية وجهت مذكرة إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة في دمشق بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ تطلب فيها إدخال مساعدات إلى بلدة مضايا، الأمر الذي بقي من دون إجابة. واقتبس مما جاء في مذكرة وزارة الخارجية والمغتربين السورية:

> ”تتشرف بالطلب من المكتب الموقر بإجراء ما يلزم وبالسرعة الممكنة ليتم بالتزامن مع عملية إخلاء المصابين من تلك المناطق، العمل على إدخال أدوية طبية ومحروقات على سبيل الأولوية بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ثم إدخال مساعدات غذائية بعد ذلك بثلاثة أيام إلى مناطق مضايا وكفريا والفوعة، وذلك نظرا لسوء الأوضاع المعيشية في تلك لمناطق“.

ولم تستلم الحكومة السورية ردا عليها، مع الإشارة إلى أن كمية المساعدات التي دخلت في الدفعة الأخيرة، بلغت حمولة ٨٩ شاحنة إلى هذه البلدة.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا على التزامها بالتعاون مع الأمم المتحدة ومع بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المتضررين في جميع المناطق السورية دونما تمييز، بما فيها المناطق الساخنة التي تصفها الأمم المتحدة بالمناطق صعبة الوصول أو المناطق المحاصرة، وذلك بالأفعال وليس بالأقوال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.